**المحاضرة السادسة: اسقاط مبدأ الفصل بين السلطات على الانظمة السياسية(البرلماني، الرئاسي، حكومة الجمعية، الانظمة المختلطة)**

 تستند الدول الغربية في قيامها على فلسفة الثورة الفرنسية، وفلسفة المذهب الفردي، الذي يعتبر الفرد غاية، وما وجدت الدولة الا لحماية حقوقه وحرياته فهي تستمد مفهومها من تسميتها، فالليبرالية تعني الحرية" ويشهد تاريخ الحرية في المجتمعات الغربية على ان ديمقراطيتها انما كانت وليدة نضالها في سبيل حرياتها عبر القرون".

والديمقراطية الليبرالية ترتكز السلطة السياسية فيها على مبادئ اهمها السيادة الشعبية، والاقتراع، والتعددية السياسية، والفصل بين السلطات، والرقابة على دستورية القوانين...

 غير انه لا يكفي للتعرف على النظم الليبرالية بإعطائها صفة الديمقراطية، بل يجب تحليل الانظمة من حيث نظرتها الى مبدا الفصل بين السلطات، وتقسيمها من هذه الناحية يسمح لنا بالتعرف على اسلوب الحياة الدستورية والسياسية في البلاد الديمقراطية.

العلاقة بين النظم الليبرالية والفصل بين السلطات وطيدة، اذ انه يعتبر مبدا من مبادئ تنظيمها السياسي، ومعيارا لتصنيفها.

**اولا: النظام البرلماني:** مهده ونموذجه انجلترا فقد كان الشعب الانجليزي هو اول من تمرد على (مركزة السلطة)، وكان بحق المصدر التاريخي لمبدا الفصل بين السلطات، "رغم ان الشعب الانجليزي لم يكن يأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات في ذلك العهد البعيد الذي عرض فيه مونتيسكيو نظريته"، لكن مونتيسكيو افترض ان هذا الشعب هو الذي سيأخذ بالمبدأ، حتى ولو كان يطبق بعض خصائصه، فانه لم يعرفه كما نعرفه اليوم. غير ان هذا الافتراض كان سببا في ابداع النظرية وابتكارها، فإنجلترا هي بحق بلد نشأة النظام النيابي البرلماني، ويقوم هذا النظام على اركان هي:

1-الفصل المرن بين السلطات: وتتحدد هذه المرونة في العلاقة بين السلطات في التداخل بينها، ثنائية السلطة التنفيذية(الملك والوزارة)، والوزارة تعتبر همزة وصل بين الملك والسلطة التشريعية، والوزارة مسؤولة سياسيا امام البرلمان، اما الملك فذاته مقدسة، وهو ليس مسؤولا سياسيا ولا جنائيا، فالملك(يملك ولا يحكم)،والتداخل العضوي يتحدد في جمع الوزير بين عضوية الوزارة وعضوية البرلمان، واما التداخل الوظيفي فيعني ترك امر التشريع للبرلمان لكن القوانين لا تصدر الا اذا صادق عليها الملك.

2-التوازن في القوى بين سلطتي التشريع والتنفيذ: وهذا يعني ان كلا من السلطتين تستطيع ان توقف القوة الاخرى، اي تؤثر فيها، فالوزارة تهيمن على التنفيذ ولكن للبرلمان حق سحب الثقة من هذه الوزارة، وللوزارة حقها في حل البرلمان.

**ثانيا: النظام الرئاسي:** ومركز الفصل بين السلطات فيه شبه مطلق ونموذجه الولايات المتحدة الامريكية، ومن خصائصه:

1-أنه نظام نيابي (يكون النظام نيابيا اذا مااستندت وظيفة التشريع والتنفيذ الى هيئة منتخبة) يقوم على فكرة الاستقلال التام لسلطاته، وهذا ما يستخلص من الدستور الامريكي لسنة 1787 والاستقلال هنا وظيفي وعضوي، ففي الفصل الوظيفي فان الرئيس يقوم على التنفيذ والكونغرس يقوم على التشريع وكلاهما مسؤول أمام الامة.

ويكون الرئيس مسؤولا امام الكونغرس عند المسؤولية الجنائية فقط(كالخيانة العظمى)، لكنه سياسيا مسؤول امام الامة، وفي الفصل العضوي بين الوظيفتين(التشريع والتنفيذ) فان المستشارين لا يجمعون بين وظائفهم كوزراء للرئيس وعضوية الكونغرس ولا يجوز ان يحضروا جلسات الكونغرس الا باعتبارهم من الجمهور، لكن الدستور الامريكي أورد استثنائيين فرضهما لضمان حسن سير النظام الامريكي وهما:

أ-للرئيس الامريكي حق الاعتراض التوقيفي على القوانين التي يصدرها الكونغرس ويعاد اليه ولايسري مفعوله الا اذا وافق عليه الكونغرس بأغلبية الثلثين والا الغي القانون.

ب-لمجلس الشيوخ الحق في المصادقة على المعاهدات التي يبرمها الرئيس وكذلك الرقابة على تعيين كبار الوظفين(القضاة، المبعوثين الدبلوماسيين للخارج، معاونو الرئيس)وهذا رغم الطابع التنفيذي للعمليتين. فهذان الاستثنئان، اضيفا المرونة على فكرة الاستقلال التام التي تغلب على هذا النظام، بل اكتست العلاقة بين السلطات علاقة تقاسم(اي تقاسم السلطات او القوى).

**ثالثا: نظام حكومة الجمعية:** يدعى هذا النظام بالنظام المجلسي وتتجمع فيه السلطات التشريعية والتنفيذية بيد هيئة واحدة، هي الجمعية النيابية، والغلبة هي للسلطة التشريعية...ويجد هذا النظام اصوله في نظرية(السيادة الشعبية) لروسو، فالسيادة الشعبية هي اعلى السلطات، ومن ثم تكون لها الهيمنة والسيطرة، لان السيادة واحدة ولا تتجزأ. فالبرلمان(الجمعية الفيدرالية) يفوض سبعة اعضاء يتشكل منهم المجلس الفيدرالي لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد، والمجلس مسؤول امام الجمعية عن ممارسة التنفيذ فالمجلس تابع تبعية كاملة للجمعية، لذا سمي بنظام " حكومة الجمعية".

**رابعا: النظام شبه الرئاسي (المختلط):** لما ارادت بعض النظم الليبرالية تقوية سلطات الرئيس، من خلال انتخابه المباشر من الامة، اخذت بالنظام المختلط فالرئيس لا يسأل عندها الا امام الامة، وهذا يعطيه قوة مواجهة البرلمان (الذي لا يسأل أمامه ويكتسب قوة في مواجهة الوزارة نفسها).

وهذا ما اخذ به النظام الفرنسي في دستور 1958 فقد انتقل النظام الفرنسي من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي فسمي بذلك شبه رئاسي.

**مقارنة بين الانظمة السياسية:**

**1-السلطة التنفيذية**

**أ-النظام الرئاسي:** وحدة السلطة التنفيذية فرئيس الجمهورية يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة.

**ب-النظام البرلماني:** ثنائية السلطة التنفيذية فهناك رئيس الدولة الذي لا يمارس السلطة الفعلية ورئيس الحكومة الذي يمارس السلطة التنفيذية.

**ج-حكومة الجمعية:** تتشكل السلطة التنفيذية من هيئة منبثقة عن البرلمان يراسها احد اعضاء الهيئة.

**د-الانظمة المختلطة:** ثنائية السلطة التنفيذية اذ يوجد رئيس الجمهورية الذي ينتخب من طرف الشعب اضافة الى رئيس الحكومة.

**2-العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية:**

أ-النظام الرئاسي: التوازن والاستقلال والفصل بين السلطات: فكل سلطة تستقل بوظيفتها عن الاخرى والتأثير المتبادل منعدم عدا في المجالات الاستثنائية.

**ب-النظام البرلماني:** التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتبادل التأثير بينهما بوسائل مختلفة.

**ج-حكومة الجمعية:** يجمع البرلمان بين سلطتي التشريع والتنفيذ والحكومة تابعة، فهو الذي يعينها ويعين رئيسها من بين أعضائه

**د- الانظمة المختلطة:** لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة(خاصية من خصائص النظام الرئاسي)وتشارك السلطة التنفيذية البرلمان في التشريع (عبر مشاريع القوانين) ويقوم البرلمان بمراقبة نشاط الحكومة عبر الاسئلة والاستجواب.

**3-السلطة التشريعية:**

**أ-النظام الرئاسي:** يمارس السلطة التشريعية برلمان منتخب من الشعب ويمارس التشريع بشكل كامل ومستقل، إنما لرئيس الجمهورية الاعتراض على القوانين أو عدم اصدارها.

**ب-النظام البرلماني:** يمارس السلطة التشريعية برلمان منتخب من الشعب ويمارس التشريع بشكل كامل ومستقل، انما لرئيس الجمهورية الاعتراض على القوانين او عدم اصدارها.

**ج-حكومة الجمعية:** يمارس السلطة برلمان منتخب الى جانب اشرافه ومراقبته للحكومة.

**د- الانظمة المختلطة**: يمارس السلطة التشريعية برلمان منتخب من الشعب واذا كانت السلطة التنفيذية تشاركه التشريع عبر مشاريع قوانين فانه يشاركها التنفيذ من خلال مراقبة أعمالها.

**4-المسؤولية السياسية:**

**أ- النظام الرئاسي:** رئيس الجمهورية مسؤول امام الامة وليس مسؤولا امام البرلمان.

**ب- النظام البرلماني:** رئيس الحكومة مسؤول امام البرلمان الذي يحق له اقالته وبالمقابل يحق للحكومة حل البرلمان.

**ج-حكومة الجمعية:** الحكومة هي المسؤولة امام البرلمان ويمكن للبرلمان اقالتها او اقالة بعض اعضائها وبالمقابل لا تستطيع الحكومة حل البرلمان.

**د-الانظمة المختلطة:** لرئيس الجمهورية سلطات فعلية واسعة ولكنه ليس مسؤولا امام البرلمان فالحكومة هي المسؤولة امام البرلمان ولرئيس الجمهورية حق حل البرلمان.